STC
الاتصالات السعودية

محضر اجتماع
الجمعية العامة غير العادية
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠١٧م
١٣ رجب ١٤٣٨هـ
١٠أبريل ٢٠١٧م

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة الاتصالات السعودية

المنعقد بتاريخ ١٣رجب ١٤٣٨هـ (الموافق١٠أبريل ٢٠١٧م)

بناءً على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية (الشركة) يوم الخميس لمساهمي الشركة، بتاريخ ١٤٣٨/٦/١٧هـ (الموافق ٢٠١٧/٣/١٦م)، من خلال عدد من الصحف ؛ لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بالمركز الرئيس للشركة بالرياض (حي المرسلات) الساعة السادسة والنصف مساءً، انعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة لعام ٢٠١٧م، في موعدها المحدد برئاسة الدكتور/ عبد الله بن حسن العبدالقادر رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة، كما حضر الاجتماع مندوبا ديوان المراقبة العامة الأستاذ/ سعود بن محمد الضفيان، والأستاذ/حسن بن محمد البيشي، وكذلك مندوب هيئة السوق المالية الأستاذ/عبدالرحمن قباني، وحضر جانباً من الاجتماع مراجع حسابات الشركة لعام ٢٠١٦م مكتب أرنست ويونغ وشركاهم.

وقد بدأ رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩٣) من نظام الشركات، والمادة (٣٥) من النظام الأساس للشركة، وذكر أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (٢٣) مساهماً يمثلون(١.٦٩٠.٨٥٢.٤٩٣) صوتاً بالأصالة والوكالة، من أصل أسهم رأس مال الشركة البالغ عددها (٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) ألفا مليون سهم، أي بنسبة (٨٤.٥٤٪).

وبعد ذلك عُين الدكتور/ عمر بن عليان الأيداء سكرتيراً للجمعية، وكلاً من المساهم عبدالله القحطاني، والمساهم حمد السليمان فارزين وجامعين للأصوات، بعد أن رُشحا من قبل رئيس الجمعية استناداً إلى المادة (٣٤) من النظام الأساس للشركة، ثم استعرض رئيس الجمعية جدول الأعمال، الذي كان على النحو التالي:

١) التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م.

٢) التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م.

٣) التصويت على القوائم المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م.

٤) التصويت على اختيار مراجع الحسابات المرشح من قبل لجنة المراجعة لتقديم خدمات المراجعة والزكاة والضريبة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابه.

٥) التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م.

٦) التصويت على تعديل النظام الأساس لشركة الاتصالات السعودية بما يتوافق مع نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨م والنموذج رقم (٤) الصادر من وزارة التجارة والاستثمار.

٧) التصويت على تعديل المادة رقم (٤) من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بالمشاركة والتملك في الشركات.

٨) التصويت على تعديل المادة رقم (٥) من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بالمركز الرئيس بالشركة.

٩) التصويت على تعديل المادة رقم (٩) من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بالأسهم الممتازة.

١٠) التصويت على إضافة المادة رقم (١٢) من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بشراء الشركة لأسهمها أو بيعها أو رهنها.

١١) التصويت على تعديل المادة رقم (١٦) من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بالسندات والصكوك.

١٢) التصويت على تعديل المادة رقم (٢٠) من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بصلاحيات المجلس.

١٣) التصويت على تعديل المادة رقم (٢٢) من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بصلاحيات رئيس المجلس ونائب الرئيس وأمين عام المجلس.

١٤) التصويت على تعديل المادة رقم (٢٣) من النظام الأساس للشركة، المتعلقة باجتماعات المجلس.

١٥) التصويت على سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم، ومكافآت اللجان المنبثقة، ومكافآت الإدارة التنفيذية.

١٦) التصويت على لائحة عمل لجنة الترشيحات والمكافآت.

١٧) التصويت على لائحة عمل لجنة المراجعة.

١٨) التصويت على تشكيل لجنة المراجعة، ابتداءً من يوم انعقاد الجمعية إلى انتهاء دورة مجلس الإدارة الحالية بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٧م، وعلى مهامها وضوابط عملها، ومكافآت أعضائها البالغة (١٠٠.٠٠٠) ريال سنوياً، لكل عضو، وبدل حضور مبلغ (٥٠٠٠) ريال عن كل جلسة، علماً بأن الأعضاء المرشحين هم :

١. الأستاذ/ عبدالعزيز بن هبدان الهبدان (عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي).

٢. الدكتور/ خليل بن عبدالفتاح كردي (عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي).

٣. الأستاذ/ خالد بن محمد الخويطر (عضو خارجي).

٤. الدكتور/ خالد بن داود الفداغ (عضو خارجي).

١٩) التصويت على قرار مجلس الإدارة بتعيين معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد الأستاذ/ محمد بن طلال النحاس عضواً بمجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية اعتباراً من ٢٠١٧/٢/٢م وحتى نهاية الدورة الحالية لمجلس الإدارة، التي ستنتهي في ٢٠١٨/٤/٢٧م، خلفاً لعضو مجلس الإدارة الدكتور/خالد بن عبدالعزيز العرفج المستقيل من عضوية المجلس.

٢٠) التصويت على المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة نظير عضويتهم والمضمنة في تقرير مجلس الإدارة للمدة من ١ يناير ٢٠١٦م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

بعد ذلك استعرض رئيس الجمعية موجزاً لتقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠١٦م، الذي تضمن ملخصاً لأبرز نشاطات الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، وملخصاً لأدائها، حيث حققت الشركة نتائج مالية طيبة، وواصلت خلال عام ٢٠١٦م ريادتها في المملكة على صعيد التغطية الواسعة والخدمات المتكاملة والاهتمام بالعميل والموظف. كما شهد العقدان الماضيان نقلات كبيرة في إعداد الجوالات على شبكة تحوي أحدث التقنيات، وإتاحتها لعملائها في مختلف مناطق المملكة.

كما ذكر رئيس الجمعية أن الشركة قطعت شوطاً جيداً في الاستحواذ على حصص الشركاء في شركة سيل المتقدمة المحدودة خلال عام ٢٠١٦م، وفي مطلع عام ٢٠١٧م استحوذت الشركة عليها لتصل نسبة الملكية (١٠٠٪). وذلك تحقيقياً للهدف الاستراتيجي في رفع كفاءة التوزيع ونقاط الاتصال بالعملاء. كما رفعت الشركة حصتها إلى (٥١.٨٪) في شركة فيفا الكويت، وهذه الزيادة كفيلة بضمان الأكثرية في مجلس الإدارة وتمكينها من خدمة عملائها في الكويت بشكل تكاملي مع عمليات الشركة في المملكة وفي الدول الأخرى التي تستثمر فيها الشركة.

وعلى الجانب المالي تجاوزت إيرادات الشركة الموحدة (٥١.٨) مليار ريال، بنسبة زيادة قدرها (٢.٤٪) مقارنة بعام ٢٠١٥م، وتظهر الأرقام الأساسية في النتائج المالية للعام الماضي التي يتضمنها هذا التقرير قدرة الشركة وخبرتها في مواجهة العوامل المؤثرة المختلفة، مثل انخفاض سعر النفط، والتأثير السلبي لصرف العملات في دول تستثمر بها الشركة، وانخفاض الخطوط العاملة مع تطبيق نظام البصمة.

إن تحقيق كل ما تقدم خلال عام اتسم بتحديات اقتصادية ومالية محلياً وعالمياً يؤكد قدرة الشركة على التكيف مع المعطيات الجديدة، فالشركة تتحلى بملاءة مالية كبيرة نتيجة سياستها المالية المحافظة، وحظيت ولا تزال بتصنيف ائتماني عالٍ من كبريات بيوت التصنيف الائتماني، كما صنفت الشركة بالمركز الأول على مستوى الشرق الأوسط في ارتفاع قيمة العلامة التجارية إلى (٦.٢) مليار دولار أمريكي، محققة ارتفاعاً بنسبة (١١٪) خلال عام ٢٠١٦م، وهو ما يعطيها مزيداً من المرونة والخيارات فيما لو احتاجت لتمويل استثمارات جديدة، ويمكنها من مواصلة التزامها بسياسة التوزيعات حسبما اعتمد في الجمعية العامة للشركة للعام الماضي.

وذكر رئيس الجمعية أن عام ٢٠١٧م، هو العام الأخير من الاستراتيجية الحالية، وبدأت الشركة منذ الربع الرابع من العام ٢٠١٦م على تطوير استراتيجية النمو (٢٠١٨-٢٠٢٢م) تنقل الشركة إلى مكانة تتعدى الريادة الوطنية والإقليمية إلى الريادة العالمية بحلول عام ٢٠٢٢م. وستواصل الشركة العمل على تعزيز دورها في مبادرات برنامج التحول الوطني، مع الاستمرار بتقديم خدمة مميزة لعملائها أفراداً ومؤسسات في القطاع الخاص والقطاع العام. وسيدعم كل ذلك استمرار برنامج التغيير الثقافي لمنسوبي الشركة الذي يركز على الاهتمام بالموظف وبيئة العمل وتنمية روح الفريق الواحد.

ثم قدم رئيس الجمعية شكره، وشكر أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ولولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف، ولولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان على دعمهم اللامحدود للشركة، ولحكومة خادم الحرمين الشريفين على تعاونها ودعمها غير المستغرب في ظل تحقيق تطلعات واستراتيجية ورؤية المملكة ٢٠٣٠م.

ثم طلب رئيس الجمعية من مراجع حسابات الشركة أرنست ويونغ وشركاهم (EY) قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة لعام ٢٠١٦م، حيث ذكر مراجع الحسابات (المراجع الخارجي) أن قائمة المركز المالي الموحدة المرفقة لشركة الاتصالات السعودية -شركة مساهمة سعودية- (الشركة) والشركات التابعة لها (المجموعة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م روجعت، كما روجعت قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في

حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وأن هذه القوائم المالية الموحدة من مسؤولية إدارة المجموعة التي أعدتها وفقاً لمتطلبات نظام الشركات، وقُدمت جميع المعلومات والبيانات المطلوبة إلى المراجع الخارجي، وأن مسؤوليتهم هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال المراجعة التي قام بها المراجع الخارجي، وروجعت وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية، التي تتطلب أن يقوم المراجع الخارجي بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة، وأن القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية، وتشتمل المراجعة على فحص الأدلة، على أساس العينة، المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية، كما تشتمل على تقويم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات المهمة المطبقة من قبل الإدارة والعرض العام للقوائم المالية، وأكد المراجع الخارجي أن مراجعتهم توفر درجة معقولة من القناعة مما يمكنهم من إبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة، وعليه فقد أكد المراجع الخارجي أن القوائم المالية الموحدة ككل والمشار إليها أعلاه:

- تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٢٠١٦/١٢/٣١م، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية.
- تتفق مع نظام الشركات والنظام الأساس للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

بعد ذلك فُتح المجال للأسئلة حول القوائم المالية، حيث طلب رئيس الجمعية من المساهمين طرح أي أسئلة أو استفسارات حول القوائم المالية، وأن تكون مُوجهة للمراجع الخارجي قبل خروجه من قاعة الاجتماع، ولم تكن هناك أي أسئلة موجهة للمراجع الخارجي عن القوائم المالية، وشكر رئيس الجمعية مراجع حسابات الشركة الخارجي لعام ٢٠١٦م، وغادر قاعة الاجتماع.

ثم فتح رئيس الجمعية المجال للنقاش والأسئلة حول بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية، وطلب من المساهمين طرح ما لديهم من أسئلة، فطرح مندوب ديوان المراقبة العامة عدداً من الأسئلة، التي كانت على النحو التالي.

س/١: بلغت إيرادات الخدمات للشركة لعام ٢٠١٦م (٥١,٨٣٢,٦٧٢,٠٠٠) ريال بزيادة على العام السابق (٢.٣ ٪)، في حين بلغت تكلفة الخدمات (٢٣.٠٦٠.١٩١.٠٠٠) ريال بزيادة على العام السابق نسبتها (١٣.٦ ٪)، مما أدى إلى انخفاض صافي الدخل لعام ٢٠١٦م حيث بلغ (٨.٥٣١.٧٠٥.٠٠٠) ريال بنسبة انخفاض عن العام السابق (٧,٨ ٪). يطلب الديوان الإفادة عن أسباب ارتفاع التكاليف التي أدت إلى انخفاض دخل الشركة؟

ج/١: أفادت إدارة الشركة أن السبب الرئيس في ارتفاع التكاليف يعود لعدد من الأسباب، أهمها ما يلي:

١. التكاليف الكبيرة الناتجة عن عملية توثيق البصمة للملايين من عملاء الشركة وتوثيقها لدى الأجهزة الحكومية المعنية خلال عام ٢٠١٦ م.

٢. تكاليف الاستثمارات الكبيرة في برامج وأنظمة متعلقة بخدمات الحوسبة السحابية والخدمات المدارة، وبرامج أمن المعلومات التي تم معظمها خلال النصف من عام ٢٠١٦م.

٣. استمرار الشركة في الاستثمار في برامج ومبادرات سوف يكون لها تأثير إيجابي في المستقبل المنظور بإذن الله، مثل برنامج التقاعد المبكر.

٤. تسجيل الشركة مخصصات متعلقة بمطالبات جهات تنظيمية خاصة بالرسوم الحكومية وضرائب الاستقطاع على المكالمات الدولية الصادرة.

س/٢: تبين من الإيضاح رقم (٧) الخاص باستثمارات مسجلة وفق طريقة حقوق الملكية وأخرى البالغة في ٢٠١٦/١٢/٣١م (٦.٧١٨.٦٥٦.٠٠٠) ريال، أن مجموعة الاتصالات السعودية استنفدت كامل رصيد استثمارها في مجموعة أوجيه للاتصالات المحدودة -دولة الإمارات العربية المتحدة - البالغ في عام ٢٠١٥م (٤٨٦.٦٥٦.٠٠٠) ريال، في حين تبين أن نصيب مجموعة الاتصالات السعودية من تلك الخسائر (٤٤٦.٠٠٠.٠٠٠) ريال، وبلغ التغير في الاحتياطيات الأخرى (٢٥٦.٠٠٠.٠٠٠) ريال لمجموعة أوجيه، علماً بأن مجموعة الاتصالات السعودية تمتلك حصة في تلك المجموعة نسبتها (٣٥ ٪) تبلغ تكلفتها (٤.٧٢٥.٠٠٠.٠٠٠) ريال، وقد أوضحت مجموعة الاتصالات السعودية أن مجموعة أوجيه تواجه صعوبة مالية تؤثر في قدرتها على سداد أقساط القروض المستحقة والالتزام بالقيود المالية التي وضعتها البنوك المقرضة وبالتالي نتج عن ذلك وجود حالة من الشك حول قدرتها على الاستمرارية. يطلب الديوان موافاته بأسباب استمرار الشركة في استثمارها في شركة أوجيه في ظل تلك المعطيات التي جعلتها تفقد كامل قيمة استثمارها؟

ج/ ٢ أجابت إدارة الشركة من خلال عدد من النقاط، على النحو التالي:

١. إن شركة أوجيه تليكوم ليس لديها قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، حيث تزيد التزاماتها المالية على حجم أصولها بسبب حجم الديون القائمة على الشركة والمقومة بالدولار الأمريكي، مما يجعلها تواجه صعوبات مالية تشير إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرارية.

٢. إن مجموعة ترك تيليكوم، وهي الشركة الرئيسة لشركة أوجيه تيليكوم والمحققة الرئيسة للأرباح والتدفقات النقدية، تكبدت خلال عام ٢٠١٦م صافي خسائر بسبب انخفاض العملة (الليرة التركية مقابل الدولار).

٣. خلال عام ٢٠١٦م، استنفذ كامل رصيد استثمار الشركة في شركة أوجيه تيليكوم، الذي يعود بشكل رئيس لانخفاض العملة وارتفاع تكلفة التمويل، وعليه فإن نتائج شركة أوجيه تيليكوم بدءاً من عام ٢٠١٧م لن يكون لها أثر سلبي في نتائج شركة الاتصالات السعودية بسبب إيقاف المعالجة المحاسبية عن هذا الاستثمار.

٤. بذلت شركة الاتصالات السعودية جهوداً كبيرة لتقديم حلول لشركة أوجيه تيليكوم بما يكفل مصلحة الشركة في استثمارها على الأمد الطويل، لكن هذه الحلول لم تقبل من قبل دائني شركة

أوجيه تيليكوم، وعليه فإن الشركة حالياً تدرس جميع الخيارات الممكنة لها فيما يخص استثمارها في شركة أوجيه تيليكوم واتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.

س/٣: تبين من الإيضاح رقم (٣٠) الخاص بالارتباطات والالتزامات المحتملة بأن الشركة تسلمت بتاريخ ٢٠١٧/١/١٨م طلب مصادقة من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بمبلغ (٨.٩٨٧.٠٠٠.٠٠٠) ريال، حيث يتضمن هذا المبلغ رسوم حكومية على الشركة مطلوبة السداد بشكل دوري، ومبالغ جوهرية أخرى محل خلاف بين الشركة والهيئة يعود إلى اختلاف في طريقة احتساب الرسوم الحكومية، وتعتقد الإدارة بناءً على الآراء القانونية المستقلة والأحكام القضائية المشابهة في سوق الاتصالات بالمملكة عدم أحقية هذه المبالغ، وفي المقابل تطالب الشركة الهيئة وتؤكد حقها باسترداد مبالغ جوهرية تم دفعها خلال السنوات السابقة للهيئة متعلقة أيضاً بآلية احتساب الرسوم الحكومية، وبناءً على طبيعة هذه الاختلافات والمخصصات المسجلة لا تعتقد إدارة الشركة بأن هذا الخلاف سيترتب عليه أية مخصصات إضافية جوهرية في المستقبل، ويؤكد الديوان ضرورة العمل على تكوين مخصص لذلك المبلغ حتى لا تتعرض الشركة لمخاطر في حالة خسارتها من ذلك الاختلاف في طريقة احتساب الرسوم الحكومية لصالح الهيئة في ظل ارتفاع ذلك المبلغ من سنة إلى أخرى؟

ج /٣ أفادت إدارة الشركة أنها أخذت مخصصات كافية حتى تاريخه؛ لمقابلة أي مطالبات ناتجة عن طبيعة اختلاف طريقة أحتساب الرسوم الحكومية مع الهيئة آخذة في الحسبان حق الشركة في استرداد المبالغ التي تم دفعها سابقا. علما بأن المبالغ المذكورة في طلب المصادقة تتضمن مبالغ ترى الشركة أنها غير مستحقة للهيئة، مثال ذلك: عقد الطيف الترددي حيث لم يحل تاريخ استحقاقه بعد، إضافة لذلك تضمنت المصادقة مبالغ غير مستحقة على الشركة نظامياً وقانونياً لتعارض ذلك مع التراخيص الممنوحة للشركة وكذلك مع المنهجية المستخدمة والمعتمدة من قبل الهيئة في إحتساب الرسوم الحكومية التي تم فيها إقرار البنود الخاضعة لاحتساب الرسوم الحكومية في نموذج وعاء الإيرادات التشغيلية.

س/٤ تبين من المعلومات القطاعية أن نشاط الهاتف يحقق خسائر من سنة إلى أخرى ولم يتبين للديوان الإجراءات التي اتخذتها الشركة لتحقيق نتائج إيجابية من ذلك النشاط، وبيانها على النحو التالي:

العام	صافي الخسارة بالريال
٢٠١٤م	٥١٦.٥٢٤.٠٠٠
٢٠١٥م	١.٩٤٠.١٣٤.٠٠٠
٢٠١٦م	٣.٥٩٣.٥٤٧.٠٠٠

يطلب الديوان الإفادة عن الإجراءات التي اتخذتها الشركة حيال تلك الخسائر المتزايدة في ذلك النشاط؟

ج/٤ أجابت إدارة الشركة أن للهاتف الثابت عمقاً رئيساً واستراتيجياً في جميع الخدمات والباقات التي تقدمها الشركة، إضافة لذلك تعد شبكة الهاتف الثابت، الشبكة الرئيسة لشركة الاتصالات السعودية، التي تُتستخدم في ربط جميع شبكات ومعدات الوحدات الأخرى لتتمكن من تقديم خدماتها، وكذلك تُتستخدم في الربط مع المشغلين الآخرين. وتقوم الشركة حالياً ببذل جهود كبيرة لتحسين خدمات وأداء وحداتها، ومنها خدمات الهاتف الثابت. ومن الإجراءات التي اتخذتها الشركة في هذا الشأن مايلي:

١. تطوير الباقات والخدمات للهاتف الثابت والإنترنت ودراستها بشكل تفصيلي بناءً على احتياجات سوق الاتصالات بحيث تكون مربحة.
٢. الاستغلال الأمثل لموارد الشركة دون تحملها تكاليف إضافية.
٣. ترقية عملاء الخدمات غير المربحة إلى باقات جديدة تحقق ربحية من خلال تقديم عروض ترويجية جاذبة، مثال ذلك: تحسين أسعار الخدمات الصوتيه (مثل تعديل أسعار باقات هاتف ٣٠، وهاتف ٤٥) ضمن خطة الشركة خلال عام ٢٠١٧م.
٤. استغلال طاقات وسعات الشركة غير المستغله في البنية التحتية والأنظمة من خلال زيادة حجم المبيعات للمشغلين الآخرين.
٥. التوسع في تقديم خدمات وحلول تقنية المعلومات (ICT)، مثال ذلك: إتاحة الخدمات السحابية لعملاء خدمات البرودباند عبر باقات جديدة.

س/٥ ثم سأل أحد المساهمين إن الشركة رعت الاتحاد السعودي لكرة القدم وهذا فيه هدر مالي يؤثر سلباً في مساهمي الشركة، فما العائد المالي لهذه الرعايات؟ كما أن خدمات الهاتف الثابت غير جيدة، وغير متوافرة في أغلب أحياء مدينة الرياض، وأن مردودها المالي على الشركة معدوم؟

ج/٤ أفادت إدارة الشركة أن رعاية الشركة للاتحاد السعودي لكرة القدم هي جزء من سياسة متكاملة للرعايات الرياضية، وأن هذه الخدمة ليست خدمة اجتماعية تقدمها الشركة، بل هي جزء من منظومة التسويق التى طورتها الشركة للتواصل مع الشباب الذين يمثلون جزءاً كبيراً وأساساً من عملاء الشركة، أما مايخص الهاتف الثابت، فالشركة ملتزمة بتقديم الخدمات، خاصة في الأماكن التى يوجد بها كثافة سكانية، والنظر في الأماكن التى لايوجد بها خطوط هاتفية، والعمل على تقديم الخدمة للعملاء، إلا أنه في بعض الأحيان تكون الكثافة السكانية في بعض المناطق أو الأحياء غير مجدية للاستثمار في شبكتها، وذلك بعد دراسة دقيقة ومتأنية من قطاع الشبكة والأعمال، فمن ثم ننتظر حتى يكون هناك قدرة شرائية جيدة. أما مايخص بعض أحياء منطقة الرياض التى لايوجد بها خطوط هاتفية ثابتة، قد يكون السبب أن الكبينة ممتلئة وهناك مشاريع تقوم بها الشركة لزيادة سعات الكبائن الهاتفية بناءً على حجم الطلب.

بعد ذلك انتقل إلى البند الرابع من جدول أعمال الجمعية الخاص بتقرير لجنة المراجعة حول اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة؛ لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠١٧م، والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابهما، وتلا رئيس لجنة المراجعة الأستاذ/ عبد العزيز بن هبدان الهبدان تقرير لجنة المراجعة الذي تضمن نتائج المفاوضات مع بعض المكاتب المتخصصة في مجال المراجعة الخارجية؛ لغرض القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة للعام المالي ٢٠١٧م والربع الأول من العام ٢٠١٨م، وذكر أن لجنة المراجعة دعت عدد (٦) ستة من مكاتب المحاسبة المرخص لها والمعتمدة في المملكة، وذلك بغرض اختيار أحدها لمراجعة القوائم المالية الموحدة للشركة للعام المالي ٢٠١٧م، وقد تم الحصول على عروض من أربعة منها واعتذر اثنان، وبعد المفاضلة بين هذه المكاتب أوصت اللجنة بترشيح مكتب ارنست ويونغ وشركاهم (المراجع الحالي للشركة) بمراجعة القوائم المالية الموحدة للعام المالي ٢٠١٧م والربع الأول من العام ٢٠١٨م وبأتعاب إجمالية قدرها إحدى عشر مليوناً وتسعمائة ألف ريال (١١,٩٠٠,٠٠٠ ريال) في مقابل ثلاثة عشر مليون ريال (١٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال) للعام الماضي (٢٠١٦م) أي بانخفاض نحو(٨.٥٪) بين عام ٢٠١٧م و٢٠١٦م، وقد اشتملت معايير المفاضلة على عدة أمور منها: سمعة المكتب وخبرته في الشركات التي تعمل في المجال نفسه، وحجم المكتب، من حيث عدد الموظفين والفروع، ونظام الرقابة النوعية ومعدلات السعودة، والمؤهلات المهنية وخبرات فريق العمل، وعدد ساعات العمل المخصصة لكل عضو في فريق العمل. كما تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للأنظمة ذات العلاقة فستكون القوائم المالية معدة بناء على المعايير الدولية كما تم اعتمادها للتطبيق من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وذلك اعتباراً من الربع الأول للعام الحالي (٢٠١٧م). إضافة إلى ذلك عمدت الشركة إلى إلزام المراجع الخارجي بتحقيق نسبة سعودة لا تقل عن (٢٥٪) من عدد فريق العمل الذي يعمل على مراجعة قوائم الشركة، وذلك لاستقطاب وتدريب الكفاءات السعودية في هذا المجال، وقد نظر مجلس إدارة الشركة في توصية اللجنة وقرر رفعها إلى الجمعية العامة لاعتمادها، وعليه تأمل لجنة المراجعة موافقة الجمعية العامة للشركة على توصيتها باختيار المكتب المذكور بمبلغ الأتعاب المقترح وقدره إحدى عشر مليوناً وتسعمائة ريال (١١,٩٠٠,٠٠٠ ريال) شاملاً كل المصاريف.

بعد ذلك طلب رئيس الجمعية من المساهمين الحاضرين التصويت على بنود جدول الأعمال، ومن فارزي الأصوات البدء بعملهم، وبعد جمع وفرز بطاقات التصويت، وإظهار نتائج التصويت، وتوقيعها من سكرتير الجمعية، وفارزي الأصوات بحضور مندوب هيئة السوق المالية، طلب رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية إعلانها. وأعلن سكرتير الجمعية النتيجة، مبيناً أنه بعد جمع وفرز بطاقات التصويت لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة المنعقدة بتاريخ ١٤٣٨/٧/١٣هـ (الموافق ٢٠١٧/٤/١٠م) الذي بلغ (٢٣) مساهماً يمثلون (١.٦٩٠.٨٥٢.٤٩٣) صوتاً بالأصالة والوكالة، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) ألفا مليون سهم أي بنسبة (٨٤.٥٤ ٪). ظهرت نتيجة الفرز على النحو التالي:

م	البند	الموافقة	النسبة
١	التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م.	١.٦٩٠.٤٣٠.٧٨٣	٪٩٩.٩٨
٢	التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م.	١.٦٩٠.٤٨١.٠١٨	٪٩٩.٩٨
٣	التصويت على القوائم الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م.	١.٦٩٠.٤٣١.٣٦٣	٪٩٩.٩٨
٤	التصويت على اختيار مراجع الحسابات المرشح من قبل لجنة المراجعة لتقديم خدمات المراجعة والزكاة والضريبة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابه.	١٦٩٠.٤٨٠.٩٩٨	٪٩٩.٩٨
٥	التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م.	١.٦٩٠.٣٧٧.٧٥٠	٪٩٩.٩٧
٦	التصويت على الموافقة على تعديل النظام الأساس لشركة الاتصالات السعودية بما يتوافق مع نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨م والنموذج رقم (٤) الصادر من وزارة التجارة والاستثمار.	١٦٩٠.٤٨١.٥٩٨	٪٩٩.٩٨
٧	التصويت على تعديل المادة رقم (٤)، الخاصة بالمشاركة والتملك في الشركات.	١.٦٩٠٤٨١.٥٧٨	٪٩٩.٩٨
٨	التصويت على تعديل المادة رقم (٥)، الخاصة بالمركز الرئيس بالشركة.	١.٦٩٠.٤٨٠.٩٩٨	٪٩٩.٩٨
٩	التصويت على تعديل المادة رقم (٩)، الخاصة بالأسهم الممتازة.	١.٦٩٠.٤٨١.٥٧٨	٪٩٩.٩٨
١٠	التصويت على اضافة المادة رقم (١٢)، الخاصة بشراء الشركة لأسهمها أو بيعها او رهنها.	١.٦٩٠.٤٨١.٥٧٨	٪٩٩.٩٨
١١	التصويت على تعديل المادة رقم (١٦)، الخاصة بالسندات والصكوك.	١.٦٩٠.٤٨٠.٩٩٨	٪٩٩.٩٨
١٢	التصويت على تعديل المادة رقم (٢٠)، الخاصة بصلاحيات المجلس.	١.٦٩٠.٤٣٠.٥٧٨	٪٩٩.٩٨
١٣	التصويت على تعديل المادة رقم (٢٢)، الخاصة بصلاحيات رئيس المجلس ونائب الرئيس وأمين عام المجلس.	١.٦٩٠.٤٢٩.٩٩٨	٪٩٩.٩٨
١٤	التصويت على تعديل المادة رقم (٢٣)، الخاصة باجتماعات المجلس.	١.٦٩٠٤٨٠٦٢٨	٪٩٩.٩٨
١٥	التصويت على سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم.	١.٦٩٠.٣٦٠.٥٠٤	٪٩٩.٩٧

م	البند	الموافقة	النسبة
١٦	التصويت على لائحة عمل لجنة الترشيحات والمكافآت.	١.٦٩٠.٤١١.٥٠٤	٪٩٩.٩٧
١٧	التصويت على لائحة عمل لجنة المراجعة.	١.٦٩٠.٤١١.٥٠٤	٪٩٩.٩٧
١٨	التصويت على تشكيل لجنة المراجعة، ابتداءً من يوم انعقاد الجمعية إلى انتهاء دورة مجلس الإدارة الحالية بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٧م، وعلى مهامها وضوابط عملها، ومكافآت أعضائها البالغة (١٠٠.٠٠٠) ريال سنوياً، لكل عضو، وبدل حضور مبلغ (٥٠٠٠) ريال عن كل جلسة، علماً بأن الأعضاء المرشحين هم : ١. الأستاذ/ عبدالعزيز بن هبدان الهبدان (عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي). ٢. الدكتور/ خليل بن عبدالفتاح كردي (عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي). ٣. الأستاذ/ خالد بن محمد الخويطر (عضو خارجي). ٤. الدكتور/ خالد بن داود الفداغ (عضو خارجي).	١.٦٩٠.٤٦٤.٣٣٢	٪٩٩.٩٨
١٩	التصويت على قرار مجلس الإدارة بتعين معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد الأستاذ/ محمد بن طلال النحاس عضواً بمجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية اعتباراً من ٢٠١٧/٢/٢م وحتى نهاية الدورة الحالية لمجلس الإدارة والتي ستنتهي في ٢٠١٨/٤/٢٧م، خلفاً لعضو مجلس الإدارة الدكتور/خالد بن عبدالعزيز العرفج المستقيل من عضوية المجلس.	١.٦٩٠.٤٨١.٥٧٨	٪٩٩.٩٨
٢٠	التصويت على المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة نظير عضويتهم والمضمنة في تقرير مجلس الإدارة للفترة من ١ يناير ٢٠١٦م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.	١.٦٩٠.٤١١.٢٩٩	٪٩٩.٩٧

ثم ختم رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه، ثم لمساهمي الشركة على حضورهم، وتمنى التوفيق والسداد للجميع.

والله ولي التوفيق

سكرتير الجمعية

د. عمر بن عليان الأيداء

رئيس الجمعية

د. عبد الله بن حسن العبد القادر